

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع إلى 51,9 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي ثلاثة سنتات في تداولات الخميس ليبلغ 51,93 دولاراً مقابل 51,90 في تداولات الأربعاء، وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، تراجعت عقود النفط أمس بعد إعلان إدارة معلومات الطاقة الأميركية زيادة مخزونات الخام في أميركا للأسبوع الثاني على التوالي بواقع 614 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي. وانخفضت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 29 سنتاً ليسجل عند التسوية 53,77 دولاراً للبرميل، كما انخفضت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت 8 سنتات لتبلغ عند التسوية 56,14 للبرميل.

«الأوروبي» يعود من جديد ليصبح مصدراً كبيراً للنفق «الإيكونوميست»: ديون الصين..

أكبر المخاطر الاقتصادية في 2017

محمود عيسى

الرئاسية الفرنسية قد تؤدي إلى تصدع الاتحاد من الناحية السياسية، في حين قد تنتسب كل من اليونان وإيطاليا من الاتحاد التقدي الأوروبي.

أما في الأسواق الناشئة، فقال بابتيست ان الدولار الأميركي القوي ومعدلات الفائدة المرتفعة يعينان أزمة ديون الشركات باتت وشيكة وأكثر ترجيحاً.

الإدارة الأميركية

وبالنسبة للإدارة الأميركية الجديدة، فقال أنها تقلب رأساً على عقب سلسلة من البروتوكولات الدولية المتعارف عليها من تايوان إلى الخليج العربي، وأن هناك فرصة ليتحول هذا الأمر إلى تصعيد الصراعات سواء بين الدول أو ببساطة عن طريق أسفاح مجال أكبر لحركات التمرد المسلحة والإرهاب. ومع ذلك قال بابتيست ان القائمة السابقة من سيناريوهات المخاطر في عام 2017 ليست جزءاً من التوقعات الأساسية لديه، والتي تعتبر مطمئنة بصورة أكثر قليلاً وذلك بقيادة الاقتصاد الأميركي القوي وحالات الانتعاش الاقتصادي في العديد من الأسواق الناشئة التي تعتمد على السلع.

وختتم بتوقعاته بأن يتسارع نمو الاقتصاد العالمي في 2016 إلى 2,5٪ في عام 2017 قائلًا ان عاما مليئا بالمطبات والعثرات يجدر وداعه بملاحظة أكثر تفؤلاً.

فيما ودع رئيس التحرير في مجلة الإيكونوميست البريطانية سيمون بابتيست عام 2016 بقوله أنه حمل في أشهره الأثني عشر ما يزيد على حصنه العادلة من المفاجآت والأحداث والتطورات مقارنة بباقي الأعوام، قال ان التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة كانا من أهم الأحداث التي شهدتها العام الحالي الذي يستعد للرحيل، ولكن ثمة تطورات أخرى كان لها بصمات واضحة على الاقتصاد العالمي.

وقال بابتيست ان من هذه التطورات وقف الهند التداول بورقته النقد من فنتي 500 و1000 روبية هندية، وانتخاب رودريغو دوتيرتي في الفلبين وتخفيض سعر صرف العملة النيجيرية.

أما بالنسبة لعام 2017، فقال رئيس تحرير الإيكونوميست ان الخطر التهديدات للاقتصاد العالمي ستأتي من الصين التي وصلت الديون المتزايدة المترتبة عليها إلى مستويات بات معها حدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني - وبالتالي تخفيض سعر صرف العملة الصينية - امراً حتمياً، ما يزيد من مخاطر عدم الانتظام المالي.

وأضاف ان الاتحاد الأوروبي عاد من جديد ليصبح مصدراً كبيراً للمخاطر، فالانتخابات

دينار الليلة الواحدة في إشارة إلى تنظيم السوق، بينما الفنادق التي ليست تحت مظلة الاتحاد تتراوح أسعارها بين 50 و60 ديناراً لليلة الواحدة. وأوضح ان اعتدال درجات الحرارة شجع العديد من المواطنين والوافدين لقضاء الإجازة داخل البلاد والاستمتاع بالخصومات والعروض التي تقدمها العديد من المجمعات التجارية والأماكن الترفيهية التي تناسب العائلات والأطفال. وأشار إلى ان العديد من الفنادق أعدت العدة لتجهيز حفلات غنائية وباربيكيو خلال فترة منتصف ليل العام الجديد، وهذا من شأنه جذب رواد الفنادق والمطاعم لقضاء تلك الليلة بغض النظر عن المبيت، وهذا ما تعول عليه العديد من الفنادق للفوز بكبر حصه من الزبائن.

هذا، وتستعد المطاعم الصغيرة والمقاهي الشعبية للاستفادة من تلك المناسبات من خلال أسعار تناسب كل الميزانيات إفساحاً في المجال للإمكانات المتواضعة لمن يرغب في السهر خارج المنزل.

40٪ نسبة الإشغال خلال عطلة رأس السنة

فنادق الكويت تستقبل 2017 بـ 60 ديناراً.. لليلة



ليلة أرشيفية للألعاب النارية في الكويت

عبدالرحمن خالد

ساعات قليلة تفصلنا عن العام 2017، حيث تستعد معظم العائلات لمناسبة إجازة رأس السنة الميلادية في الأماكن التي تتناسب مع أجواء الاحتفال بميلاد العام الجديد. وتنتظر المطاعم والفنادق في الكويت هذه المناسبة بفارغ الصبر لرفع مبيعاتها بهذا التوقيت الشتوي من العام الذي عادة ما يشهد انخفاضاً في نسب الإشغال والمبيعات، ولجأت إلى تقديم عروض وخصومات كبيرة لجذب المواطنين والوافدين بالإضافة إلى السائحون المقبلين على البلاد لاسيما من باتون بصحة عائلاتهم للاستفادة من الأسعار المعقولة التي تقدمها الفنادق والمطاعم خلال فترة العيد.

وفي هذا الإطار توقع مدير إدارة المبيعات والمؤتمرات في كراون بلازا وهولديا ان (الثريا سيتي) كمال كوكس ان تكون نسب إشغال الفنادق خلال احتفالات رأس السنة تتراوح بين 30 و40٪، مشيراً إلى ان أسعار الليلة الواحدة في

الفنادق الكبرى تتراوح بين 60 و80 ديناراً، إلى جانب عروض وخصومات قد تصل إلى 40٪. وتكر كوكس ان الفنادق التي تقع على شاطئ البحر تستحوذ على النسبة الأكبر من الإشغال، بينما الفنادق الداخلية التي تقع داخل المدينة سيقبل فيها المبيت، على صعيد متصل، ذكر أحد

غالبية المواطنين

فضّلوا قضاء

عطلتهم

في الشاليهات



مديرو الصناديق أكثر تفاؤلاً بالأسهم في 2017

للصناعات الأساسية (سابق) 1,1٪. وهوى سهم «نماء» للكيمويات بالحد الأقصى اليومي البالغ 10٪ مع استئناف تداوله. وكانت البورصة قد علقت تداول أسهم الشركة لجلسة واحدة، لأن خسائرها المتراكمة تجاوزت 75٪ من رأسمالها.

وارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية 0,7٪، لتبلغ مكاسبه هذا العام 76٪. وقفزت السوق بعدما حرر البنك المركزي سعر صرف الجنيه المصري في الثالث من نوفمبر، وهو ما جعل الأسهم أرخص كثيراً للمستثمرين الأجانب، واجتذبت تدفقات مالية قد تنهي في نهاية المطاف نقصاً مزمناً في العملة الصعبة.

وأظهرت بيانات البورصة أن المستثمرين الأجانب اشترى أسهماً مصرية أكثر مما باعوا كل يوم، منذ تعويم الجنيه، وكانوا أمس أيضاً مشتريين صافين بفارق معتدل. ورغم ذلك توقع 23٪ من مديري الصناديق في استطلاع «رويترز» خفض مخصصاتهم للأسهم المصرية على مدى الثلاثة أشهر القادمة، بينما توقع 8٪ زيادتها نظراً لارتفاع التقييمات بشكل كبير.



معلم بورصات المنطقة انتهت العام 2016 على ارتفاع.. فهل يستكمل هذا التحسن في 2017 ؟

وزاد مؤشر بورصة قطر 1٪، مع صعود الأسهم بشكل عام، وارتفع جميع الأسهم العشرة الأكثر تداولاً. وينتهي المؤشر عام 2016 مستقراً. وقفز سهم البنك التجاري القطري 7,6٪، بعدما دعا المصرف مستثمرين للاقتناء في إصدار حقوق من الثامن من يناير إلى 22 من الشهر نفسه.

وزاد المؤشر الرئيسي للسوق السعودي 4٪ على مدار العام، لكنه انخفض أمس 0,4٪ مع تراجع أسهم البتروكيماويات. وهبط سهم الشركة السعودية

أسعار الفائدة الأميركية العام القادم قد تكبح أيضاً الأسواق. وحققت بورصة دبي أفضل أداء بين أسواق الأسهم الخليجية هذا العام، نظراً لتنوع اقتصاد الإمارة وقلة اعتماده على النفط. وارتفع مؤشر سوق دبي 12٪ على مدى العام، وزاد 0,3 أمس الخميس.

وصعد المؤشر العام لسوق أبوظبي 6٪ في 2016، وزاد 1,7٪ في تداولات أمس، مع ارتفاع سهم مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) 2,5٪. وشهد السهم أكبر حجم تداول منذ يونيو.

62٪ من مديري

الصناديق يتوقعون

زيادة مخصصاتهم

لأسهم الشرق

الأوسط في الأشهر

الثلاثة المقبلة.



68 مليار دولار عقود للطاقة في 14 شهراً



صناعة الطاقة ما زالت واحدة من أنشط القطاعات في سوق المشاريع في الشرق الأوسط رغم انخفاض أسعار النفط

محمود عيسى

وفي هذا الإطار، قالت مجلة ميد أنه خلال الفترة بين سبتمبر 2015 ونوفمبر 2016 بلغ إجمالي قيمة عقود الطاقة الرئيسية التي أرسيت في منطقة ميثا نحو 68 مليار دولار. وقالت مجلة ميد ان العديد من الحكومات اتخذت خطوات لإصلاح نظام تعرفه المرافق والخدمات في محاولة لكبح جماح الاستهلاك في أعقاب هبوط أسعار النفط وتعاطف قيمة الدعم الحكومي للطاقة. ويعتبر العهد الجديد لانخفاض أسعار النفط بشيراً ببدء مرحلة جديدة من تحرك نحو الخصخصة في العديد من مجالات قطاع الطاقة في المنطقة، وتمثل السعودية مثالا رائدا على هذا التوجه حيث تستعد الرياض لبيع أول دفعة من أصول توليد الكهرباء البالغة طاقتها 20 غيغاواط لمستثمر القطاع الخاص في 2017.

مع ان أسعار النفط المنخفضة كانت سبباً في تقليص أو إلغاء العديد من المشاريع غير الضرورية، فإن صناعة الطاقة ما زالت تمثل واحداً من أكبر وأنشط القطاعات في سوق المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - ميثا - إذ ان الاستثمارات في قطاع الطاقة ظلت في حالة نمو قوي لأن الحكومات الإقليمية اعتبرت الاستثمار في شبكات توليد الطاقة والنقل والتوزيع إحدى أولوياتها في مواجهة النمو السكاني المستمر والتوسع الصناعي والاقتصادي. فضلاً عن الحاجة المتزايدة للتخلي عن مرافق البنية التحتية النفطية التي تقادم عليها الزمن.

كيف جعلت «أوبك» 2016 عاماً مميزاً في تاريخ سوق النفط؟

وهي عملية صعبة وتطلبت محادثات فنية مكثفة وتدخلات من أعلى المستويات في روسيا والسعودية وإيران.

السعودية قادت «أوبك» لقيادة السوق

- في نهاية المطاف، ما كان سيتم التوصل للاتفاق لم تدفع السعودية الأمور في ذلك الاتجاه لتعود لإدارة دفة التحرك، وفي المقابل تحمّلت الحصص الأكبر من خفض الإنتاج رغم تساوي النسبة لدول «أوبك» عدا المستغناة.

- طالبت السعودية بوضع حد أقصى للإنتاج الإيراني، والتوافق حول كيفية حساب حجم الخفض الذي طرأ على إنتاج باقي الدول لضمان امتثال جميع الأطراف للخطة وتحقيق التعاون مع المنتجين الآخرين.

- فوجئت الأسواق بنجاح «أوبك» في إقرار الخطة بعدما تزايدت الادعاءات بعدم قدرة المنظمة على ممارسة العمل الجماعي، وعلى الرغم من أن المحللين لا يتوقعون امتثالاً بنسبة 100٪ إلا أنهم يؤكدون أن «أوبك» عادت مجدداً.

سوق النفط، تزامناً مع إعلان السعودية عن تولى م.خالد الفالح مهام وزارة الطاقة الذي صرح علناً على ضرورة إدارة السوق مجدداً.

توظيف المحادثات لدعم الأسعار

- نجحت «أوبك» وروسيا في توظيف التنخل اللفظي لرفع أسعار النفط، من خلال الحديث عن تجميد الإنتاج وخفضه من المستويات القياسية، في الوقت الذي زادت فيه إمدادات النفط العالمية بمقدار 1,4 مليون برميل يومياً.

- خلال اجتماع الجزائر في سبتمبر الماضي، تمكنت «أوبك» من التوصل لاتفاق مبدئي لخفض الإنتاج، مع استثناء ليبيا ونيجيريا وإقرار وضع خاص لإيران.

- أيدت موسكو استعدادها للانضمام إلى الجهود الرامية لرفع أسعار النفط وتحقيق التوازن بالسوق، شريطة أن ترى التزام «أوبك» ألا بخطة محددة لتحقيق ذلك.

- رغم ذلك، بقي هناك المزيد من العمل لتحقيق الهدف، حيث استغرق الأمر أكثر من شهر لتوزيع حصص خفض الإنتاج،



محادثات قطر خلال أبريل، عدم استعداد إيران للتوقيع على الاتفاق، حيث ركزت على رفع الإنتاج والصادرات إلى مستويات ما قبل فرض العقوبات الدولية، وهو ما عرقل

محادثات قطر خلال أبريل، عدم استعداد إيران للتوقيع على الاتفاق، حيث ركزت على رفع الإنتاج والصادرات إلى مستويات ما قبل فرض العقوبات الدولية، وهو ما عرقل

لكن كان من الضروري انضمام كبار المنتجين الآخرين، لكنه بدا هدفاً بعيد المنال حتى خرج تماماً عن مساره في محادثات الـ «أوبك».

السياسة من أجل مصلحة الجميع.

مراحل صياغة الخطة

- في فبراير، توصلت روسيا والسعودية وروسيا على مبدئي لتجميد إنتاجهما النفطي

رصدته «فاينانشيال تايمز». أهم حدث خلال 2016

- تضررت ميزانيات الدول المنتجة بشدة جراء انهيار أسعار النفط، وقلصت الشركات العاملة في القطاع مليارات الدولارات من استثماراتها المستقبلية في محاولة بدت «يانسة» للحفاظ على تحقيق الأرباح.

- حتى السعودية التي دافعت في السابق عن ضرورة تلبية أي طلب، مهدت للانضمام لاتفاق من شأنه كبح الإنتاج، وهو ما مهد للوصول إلى الخطة المتفق عليها حالياً.

- بعد رفع العقوبات عنها، استعدت إيران لزيادة إمداداتها إلى الأسواق العالمية، تزامناً مع تحذيرات وكالة الطاقة الدولية من تقادم ختمة المعروض من إيرام الاتفاق وروسيا أكثر انفتاحاً على خطة «أوبك».

- يرى محللون أن أول خطوة على طريق تحقيق الانتعاش بالأسواق كانت الاعتراف بوجود مشكلة، لذا فاهم حدث خلال 2016 كان قدرة السعودية وروسيا على «تجاوز» الخلافات وتحييد

كان ما شهدته أسواق النفط العالمية على مدار أكثر من عامين من انهيار أسعار الخام كافيًا لبيع كبار المنتجين خلال 2016 بالتعاون معاً من أجل معالجة أزمة تختمة المعروض.

وبعد شهر من المحادثات، أخيراً نجحت «أوبك» بقيادة السعودية والاتفاق مع عدد من المنتجين المستقلين على رأسهم روسيا، في إقرار خطة لخفض إمداداتهم النفطية للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية، وبمقدار 1,8 مليون برميل يومياً.

ويفضل هذه الجهود، تتجه أسعار النفط لإنهاء عام 2016 أعلى مستوى 50 دولاراً للبرميل، أي ضعف مستواها المسجل في يناير الماضي البالغ 27,10 دولاراً للبرميل.

ومع إبرام الاتفاق يتوقع المنتجون والمحللون انخفاض المخزونات خلال العام القادم وتوازن العرض والطلب في الأسواق، وبشكل أو بآخر أسهمت هذه التحركات ونجاحها في إعادة «أوبك» مجدداً لصدارة المشهد في سوق النفط العالمي، بحسب ما